



نخيل نيوز | متابعة

أكدت اللجنة المالية النيابية، اليوم، أن مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2027 سيوصل إلى مجلس النواب في منتصف الشهر الجاري، مؤكدة توجه الجاد لتوفير التخصيصات المالية اللازمة لتثبيت العقود والأجراء اليوميين في عموم محافظات العراق.

وفي هذا السياق، أوضح النائب أحمد المساري أن اللجنة المالية ستعمل بشكل مكثف لتأمين الاعتمادات المالية المطلوبة لتثبيت شرائح العقود والأجراء اليوميين، مشدداً على قرب إرسال مشروع الموازنة إلى البرلمان بحلول منتصف الشهر. من جهته، بيّن عضو لجنة الاقتصاد النيابية، عمر محمد، أن الموازنة لا تزال قيد المراجعة لدى وزارة المالية لاستكمال إجراءاتها الفنية والإدارية، لافتاً إلى مطالبة الوزارات كافة بتقديم احتياجاتها الفعلية، إلى جانب استمرار المباحثات والمفاوضات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن بنود الموازنة.